S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/24466
15 June 1992
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٢ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

باسم القيادة الموحدة المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ٨٤ (١٩٥٠) المؤرخ في ٧ تموز/يوليه ١٩٥٠ ، أتشرف بأن أقدم تقريرا لقيادة الأمم المتحدة بخصوص المحافظة على اتفاق الهدنة لعام ١٩٥٣ خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، ويصف التقرير المدرج طيه المهام التي انجزتها قوات قيادة الأمم المتحدة ، ويقدم عرضا موجزا لآلية اتفاق الهدنة الكورية ، ويستكمل التقرير الأخير المقدم إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩١ .

وأرجو تعميم هذه الرسالة مع تقرير قيادة الأمم المتحدة المرفق بها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) إدوارد ج. بركنز

مرفق

تقرير عن أنشطة قيادة الأمم المتحدة ، ١٩٩١

أولا - قيادة الأمم المتحدة ومهمتها

١ - حدد القرار ٨٣ (١٩٥٠) لمجلس الأمن للأمم المتحدة المؤرخ في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٥٠ ، أن الهجوم المسلح المفاجئ من جانب قوات كوريا الشمالية على جمهورية كوريا يشكل انتهاكا للسلم ، ودعا القرار ٨٤ (١٩٥٠) لمجلس الأمن للأمم المتحدة المؤرخ في ٧ تموز/يوليه ١٩٥٠ الدول الأعضاء بالأمم المتحدة الى تقديم قوات عسكرية وغير ذلك من أشكال المساعدة لوضعها تحت قيادة موحدة برئاسة الولايات المتحدة للقيام بعمليات ضد العدوان المسلح لكوريا الشمالية . وطلب القرار ٨٤ (١٩٥٠) أيضا أن تعين الولايات المتحدة قائد القوة الموحدة وتقدم تقارير الى مجلس الأمن حسب الاقتضاء عن الاجراءات التي تتخذها القيادة الموحدة . وقدمت الولايات المتحدة و ١٥ دولة أخرى من أعضاء الأمم المتحدة قوات عسكرية الى القيادة الموحدة ، التي سميت بعد ذلك قيادة الأمم المتحدة . وتخلع المادة ٣٩ من ميثاق الأمم المتحدة على مجلس الأمن سلطة عليا في اتخاذ التدابير المناسبة التي تكفل حفظ السلم والأمن الدوليين أو إعادتهما الى نصابهما . وقد حقق هذا "العمل الجماعي" الفوري المتواصل ضد عدوان كوريا الشمالية أهداف الأمم المتحدة باتفاق الهدنة الكورية . وقد وقع القائد الأعلى لقيادة الأمم المتحدة في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٥٣ اتفاق الهدنة الكورية باسم جميع قوات الدول الـ ١٦ الأعضاء في الأمم المتحدة وقوات جمهورية كوريا ، التي حاربت تحت راية الأمم المتحدة . وعملا بالفقرة ١٧ من اتفاق الهدنة ، فإن جميع خلفاء القائد الأعلى في القيادة مسؤولون عن التقيد بشروط وأحكام اتفاق الهدنة وتنفيذها . وتواصل قيادة الأمم المتحدة القيام بمهامها والوفاء بالتزاماتها بموجب ولاية اتفاق الهدنة . ومن أصل الدول الـ ١٦ الأعضاء في الأمم المتحدة التي قدمت قوات عسكرية لقيادة الأمم المتحدة أثناء الحرب الكورية ، لا تزال ٩ منها ممثلة حتى الآن ؛ وهي : استراليا وتايلند وفرنسا والفلبين وكندا وكولومبيا والمملكة المتحدة ونيوزيلندا والولايات المتحدة . ويشارك الضباط من هذه الدول في كثير من أنشطة قيادة الأمم المتحدة ، بما في ذلك التحقيقات المتعددة الجنسيات المتعلقة بالانتهاكات الخطيرة للهدنة ، مثل إطلاق نيران الأسلحة ووجود أسلحة غير شرعية في المنطقة المجردة من السلاح . وهذا التقرير يستكمل تقرير قيادة الأمم المتحدة المقدم الى مجلس الأمن للأمم المتحدة بشأن المحافظة على اتفاق الهدنة الكورية (S/22705) ، المؤرخ في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩١ .

ثانيا - آلية الهدنة وإجراءاتها

٢ - الهدف من اتفاق الهدنة الكورية الذي يقصد به أن يكون ذا طابع عسكري صرف ولا يخص سوى المتحاربين في كوريا ، هو ضمان وقف تام لجميع الأعمال العدائية في كوريا من جانب جميع القوات المسلحة للجانبين المتعاديين ، الى حين "تحقيق تسوية سلمية نهائية" . ووقع القائد الأعلى لقيادة الأمم المتحدة على اتفاق الهدنة باسم جميع القوات العسكرية الموجودة تحت إمرة القيادة الموحدة ، في حين وقع قائدا الجيش الشعبي الكوري ومتطوعي الشعب الصيني على الاتفاق باسم القوات الشيوعية .

ألف - لجنة الهدنة العسكرية

٣ - أنشأ اتفاق الهدنة لجنة الهدنة العسكرية لـ "الاشراف على تنفيذ اتفاق الهدنة هذا وتسوية أية انتهاكات له عن طريق المفاوضات" واللجنة منظمة مشتركة تتألف من ١٠ أعضاء عسكريين : خمسة من كبار ضباط قيادة الأمم المتحدة وخمسة من كبار ضباط الجيش الشعبي الكوري/متطوعي الشعب الصيني . ووفقا للفقرة ٢٠ من اتفاق الهدنة ، يعين القائد الأعلى لقيادة الأمم المتحدة خمسة من كبار الضباط من جمهورية كوريا ، والولايات المتحدة ، والمملكة المتحدة وغيرها من الدول الأعضاء في قيادة الأمم المتحدة الممثلة في هذه القيادة . ويمكن عقد اجتماعات لجنة الهدنة العسكرية بناء على طلب أي من الجانبين في المنطقة الأمنية المشتركة ، المعروفة عامة باسم بانمونجوم ، في المنطقة المجردة من السلاح . وينص اتفاق الهدنة أيضا على تشكيل أمانة مشتركة لمساعدة لجنة الهدنة العسكرية في المسائل الادارية . وبموجب الاتفاق يقوم كل جانب ، سواء أكان قيادة الأمم المتحدة أم الجيش الشعبي الكوري ومتطوعي الشعب الصيني ، بتعيين أمين ومساعد أمين ومساعدين خاصين أخر ، حسب الاقتضاء ، لتنفيذ المهام التي تسندها إليهم لجنة الهدنة العسكرية . والجزء الأساسي في هذه المنظمة هو مكتب الخدمة المشتركة . الواقع في المنطقة الأمنية المشتركة ، الذي يقيم اتصالا هاتفيا مستمرا طوال ٢٤ ساعة بين ضباط الخدمة المشتركة لكل جانب . كما يجتمع ضباط الخدمة المشتركة هؤلاء حسب الاقتضاء ويعملون بوصفهم القناة الرئيسية للاتصالات بين الجانبين المتعاديين . ومنذ توقيع اتفاق الهدنة ، عقدت ٤٥٩ جلسة عامة للجنة الهدنة العسكرية و ٥٠٧ جلسات لأمنائها . وتأذن الفرة ٢٧ من اتفاق الهدنة للجنة الهدنة العسكرية ، أو لأعلى الأعضاء رتبة في كلا الجانبين ، بإرسال أفرقة مراقبين مشتركة للتحقيق في انتهاكات اتفاق الهدنة المبلغ عنها التي تحدث داخل المنطقة المجردة من السلاح . بيد أن الجيش الشعبي الكوري ومتطوعي الشعب الصيني قد أحبطوا من جانبهم مهمة التحقيق الهامة هذه برفضهم ، الاشتراك في أكثر من ١٧٠ تحقيقا مشتركا لقيادة الأمم المتحدة منذ نيسان/ابريل ١٩٦٧ .

باء - لجنة الأمم المتحدة المحايدة للإشراف على الهدنة

٤ - تتألف لجنة الأمم المحايدة للإشراف على الهدنة ، بالشكل الذي أنشئت به وفقا لاتفاق الهدنة ، من وفود من السويد وسويسرا وتشيكوسلوفاكيا وبولندا ، بالترتيب . وتشير عبارة "الأمم المحايدة" في اتفاق الهدنة الى الدول التي لم تشترك قواتها القتالية في الحرب الكورية . والمهمة الأساسية لهذه اللجنة هي القيام بعمليات تفتيش وتحقيق مستقلة في التطورات والانتهاكات المتصلة بالهدنة التي تحدث خارج المنطقة المجردة من السلاح ، وإبلاغ لجنة الهدنة العسكرية بما تتوصل إليه من نتائج . ومع أن المهام والوظائف الأساسية للجنة قد اجتزئت بشدة ، من جراء العوائق التي وضعها الجيش الشعبي الكوري ومتطوعو الشعب الصيني والذرائع التي تحججوا بها على مر السنين ، فإن للجنة أثرا مفيدا بالفعل يساعد على تحقيق الاستقرار في المنطقة الأمنية المشتركة ، فضلا عن كونها وسيلة للاتصالات غير المباشرة بين الجانبين المتعاديين في لجنة الهدنة العسكرية . وتعقد لجنة الأمم المحايدة للإشراف على الهدنة اجتماعات أسبوعية في بانمونجوم لبحث التقارير المتصلة بالهدنة التي تقدمها لجنة الهدنة العسكرية .

جيم - دور جمهورية كوريا

٥ - من السمات الفريدة لاتفاق الهدنة الكورية أنه لم توقع عليه أية دولة أو حكومة بعينها . فقد وقعه القائد الأعلى لقيادة الأمم المتحدة باسم القيادة الموحدة ، التي تضم القوات العسكرية التابعة لـ ١٦ من أعضاء الأمم المتحدة ، وجمهورية كوريا . وخلال مفاوضات الهدنة وبعدها ، قدمت حكومة جمهورية كوريا ، بناء على طلب محدد من الجيش الشعبي الكوري ومتطوعي الشعب الصيني ، تأكيدات عن طريق قيادة الأمم المتحدة بأنها ستلتزم باتفاق الهدنة . وقد التزمت قوات جمهورية كوريا دائما بأحكام اتفاق الهدنة ، كما عمل كبار ضباط الجيش الكوري بانتظام في اللجنة بصفة أنهم أعضاء في لجنة الهدنة العسكرية طوال الـ ٣٨ سنة الماضية . وعلاوة على ذلك ، يعمل أحد الضباط من جمهورية كوريا متحدثا رسميا للجنة الهدنة العسكرية التابعة لقيادة الأمم المتحدة (عضو أقدم) ، وتقدم قوات جمهورية كوريا الآن كل "شرطة المنطقة المجردة من السلاح" التابعة لقيادة الأمم المتحدة ، كما يقوم جيش جمهورية كوريا بدور أكبر في قوة الأمن العاملة في المنطقة الأمنية المشتركة .

ثالثا - أنشطة لجنة الهدنة العسكرية التابعة لقيادة الأمم المتحدة

٦ - تعقد اجتماعات لجنة الهدنة العسكرية عادة ، لبحث الانتهاكات الخطيرة لاتفاق الهدنة والمسائل الهامة الأخرى المتصلة باتفاق الهدنة . وتعمل هذه الاجتماعات ، وكذلك "الخط الساخن" لمكتب الخدمة المشتركة الذي يعمل بين الجانبين على مدار ٢٤ ساعة ، على منع تصاعد التوتر العسكري الناجم عن حوادث عارضة أو سوء تفاهم . ويتم الإبلاغ هاتفيا عن الاتهامات

الخطيرة المتعلقة بانتهاك الهدنة عن طريق مكتب الخدمة المشتركة في بانمونجوم كوسيلة لتسوية الانتهاكات . وقد أثبتت اللجنة أنها وسيلة فعالة للاتصال بين القادة العسكريين المتعاديين أثناء الأزمات ، كما يتضح ذلك من استمرار كلا الجانبين في استخدامها .

ألف - العضو الأقدم لجمهورية كوريا

٧ - وفقا للفقرة ٢٠ من اتفاق الهدنة الكورية ، عيّن القائد الأعلى لقيادة الأمم المتحدة اللواء هوانغ وون - تاك ، من جيش جمهورية كوريا ، بصفته العضو الأقدم في لجنة الهدنة العسكرية التابعة لقيادة الأمم المتحدة ، اعتبارا من ٢٥ آذار/مارس ١٩٩١ . وأخطر جانب الجيش الشعبي الكوري ومتطوعي الشعب الصيني في لجنة الهدنة العسكرية رسميا بتعيين اللواء هوانغ خلال اجتماع لضباط الخدمة المشتركة عقد في بانمونجوم في ٢٥ آذار/مارس ١٩٩١ . وبناء على تعليمات من رؤسائه ، رفض ضابط الخدمة المشتركة التابع للجيش الشعبي الكوري وثائق تفويض اللواء هوانغ بحجة أن جيش جمهورية كوريا ليس طرفا موقعا على اتفاق الهدنة ولا عضوا في قيادة الأمم المتحدة . فأخبرت قيادة الأمم المتحدة جانب الجيش الشعبي الكوري ومتطوعي الشعب الصيني بأن الفقرة ٢٠ من اتفاق الهدنة لا تنص على جنسية بالنسبة لأعضاء لجنة الهدنة العسكرية ، أو تستبعد العضوية من أي بلد معين ، أو تحدد البلد الذي يقدم الناطق الأقدم . وللقادة المتعاديين حرية التصرف في تعيين ممثليهم في اللجنة ، ولا يمكن أن تخضع هذه التعيينات لاستعراض أو موافقة من الجانب الآخر . ومنذ تعيين أحد الضباط في جمهورية كوريا بصفته العضو الأقدم في لجنة الهدنة العسكرية التابعة لقيادة الأمم المتحدة ، لم تعقد أية جلسات عامة رسمية للجنة الهدنة العسكرية . ومع ذلك ، لا يزال كلا الجانبين يستخدمان "الخط الساخن" لمكتب الخدمة المشتركة الذي يصل بين قادة الجانبين المتعاديين ، ولا يزال أعضاء لجنة الهدنة العسكرية يعقدون الاجتماعات لبحث المسائل المتصلة بالهدنة وحلها .

باء - مسألة رفاة القتلى من قيادة الأمم المتحدة

٨ - في حزيران/يونيه ١٩٩١ ، أعاد وفد برلماني من كوريا الشمالية ، أحد عشرة مجموعة من "رفاة قتلى الحرب من الولايات المتحدة" الى وفد من كونغرس الولايات المتحدة يرأسه عضو مجلس الشيوخ بوب سميث في بانمونجوم ، على نحو ما اتفق عليه الطرفان سابقا . ورتب أمناء لجنة الهدنة العسكرية التفاصيل المتعلقة بمراسيم إعادة الرفاة الى الوطن وفقا للعرف المتبع .

٩ - وقد أصرت قيادة الأمم المتحدة على أن يعيد الجيش الشعبي الكوري رفاة قتلى الحرب من أفراد قيادة الأمم المتحدة عن طريق أمناء لجنة الهدنة العسكرية ، وفقا لاتفاق عام ١٩٥٤ اللاحق لاتفاق الهدنة ، بيد أن الجيش الشعبي الكوري عارض باستمرار موقف قيادة الأمم المتحدة

وادعى أنه غير ملزم ، بموجب ولاية اتفاق الهدنة ، بالبحث عن رفاة قتلى الحرب من قيادة الأمم المتحدة عن طريق أمناء لجنة الهدنة العسكرية ، أو إعادتها أو نبشها (انظر التذييل) .

١٠ - وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، أعلن ضباط الجيش الشعبي الكوري رسميا أنهم اكتشفوا من جانبهم ٣٠ من رفاة قتلى الحرب من أفراد قيادة الأمم المتحدة وأنهم سيعيدونها إلى الأوطان في المستقبل القريب . وأعاد الجيش الشعبي الكوري ١٥ رفاة في ١٣ أيار/مايو ١٩٩٢ ومن المنتظر أن تعاد ١٥ أخرى في أواخر أيار/مايو ١٩٩٢ . ويقوم أمناء لجنة الهدنة العسكرية بترتيب تفاصيل هذه العمليات ؛ كما تجري الآن مناقشات لتنظيم هذه العملية .

جيم - اجتماعات أمناء لجنة الهدنة العسكرية

١١ - شاركنا خلال عام ١٩٩١ في اجتماع للجنة الهدنة العسكرية وفي أربعة اجتماعات لأمناء لجنة الهدنة العسكرية . وفي اجتماع لجنة الهدنة العسكرية الذي عقد في شباط/فبراير ١٩٩١ ، طلب الجيش الشعبي الكوري مرة أخرى أن توقف قيادة الأمم المتحدة مناورتها التدريبية السنوية المسماة "روح الفريق" ، على الرغم من أن اتفاق الهدنة لا يتعرض للمناورات العسكرية التدريبية . وفي هذه الاجتماعات ، تواصل قيادة الأمم المتحدة بحثها عن تدابير ، يقبلها الجانبان ، تساعد في بناء الثقة المتبادلة ، مما يخفف التوتر العسكري في شبه الجزيرة الكورية . (انظر التذييل) . ووفقا للممارسة المتبعة ، أعيد غريقان من كوريا الشمالية وغريق واحد من كوريا الجنوبية عن طريق اجتماعات أمناء لجنة الهدنة العسكرية .

رابعا - العلاقات بين الشمال والجنوب

١٢ - إن انضمام كوريا الديمقراطية الشعبية وجمهورية كوريا الى عضوية الأمم المتحدة ، في وقت واحد ، في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩١ لا يؤثر على مركز قيادة الأمم المتحدة ولا يغير دورها . فقيادة الأمم المتحدة لا تزال تؤدي دورا هاما في مجال حفظ السلم في جمهورية كوريا ، خاصة بالمحافظة على الهدنة ، الى أن يتم تحقيق سلام فعال ودائم عن طريق الحوار السياسي . وفي هذا الصدد ، يسر قيادة الأمم المتحدة أن تلاحظ التقدم الذي أحرزه الجانبان في مجالين هامين هما : الاتفاق المبرم بين الشمال والجنوب بشأن المصالحة وعدم العدوان وعمليات التبادل (ARNE) في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ؛ والاعلان المشترك بشأن تجريد شبه جزيرة كوريا من السلاح ، الصادر في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ . وإن الاتفاق المبرم بين الشمال والجنوب بشأن المصالحة وعدم العدوان وعمليات التبادل يمثل ، بنصه على عدم العدوان وعلى إنشاء لجان للتنفيذ ، نقطة انطلاق جيدة ، ولكن السؤال الحرج هو ما إذا كان الجانبان سيتعاونان من أجل تنفيذه تنفيذا تاما . وفيما يتعلق بمسألة الأسلحة النووية ، ينبغي على كوريا الديمقراطية الشعبية نبذ برنامج الأسلحة النووية الخاص بها ، لكونه يثير أخطر تهديد للسلم في

شبه الجزيرة وفي ربوع جنوب شرقي آسيا . وأن قبول كوريا الديمقراطية الشعبية لكامل نطاق الضمانات النووية تحت رعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية والاتفاق المبرم بين الجنوب والشمال يعدان بمثابة خطوتين كبيرتين على طريق حل هذه المشكلة . وكتدبير لبناء الثقة ، ينبغي لكوريا الديمقراطية الشعبية أن تقوم كذلك بتحريك قواتها المسلحة من نقطة وزع هجومية متقدمة وبوقف وزع الأسلحة المتطورة من طراز قذائف اسكود (SCUD/type) ؛ إذ يثير الإثنان تهديدات خطيرة لجمهورية كوريا . ومع أن قيادة الأمم المتحدة لا تشترك اشتراكا مباشرا في الحوار أو المفاوضات بين كوريا الجنوبية والشمالية ، فهي تقدم مساعدات ادارية وأمنية لهذه المحادثات والاتصالات التي تتم في المنطقة الأمنية المشتركة ، أي في بانمونجوم .

خامسا - الاستنتاجات

١٣ - ما برحت لجنة الهدنة العسكرية تعمل طوال أكثر من ٣٨ سنة بوصفها قناة الاتصال الرسمية الوحيدة بين القادة العسكريين المتعاديين في كوريا . وأهم جانب إيجابي للجنة هو أنها لا تزال فعالة ويستخدمها القائدان العسكريان المتعاديان من أجل نزع فتيل الحوادث الخطيرة والحيلولة دون وقوع سوء تفاهم ، وتفادي استئناف الأعمال العدائية في كوريا . بيد أن القادة العسكريين المتعاديين ليس لديهم ولاية لتسوية المسائل السياسية ، ولكن قيادة الأمم المتحدة ولجنة الهدنة العسكرية التابعة لها سيواصلان بذل الجهود اللازمة للمحافظة على بيئة مستقرة من شأنها أن تساعد جمهورية كوريا وكوريا الديمقراطية الشعبية على التوصل الى اتفاق بشأن تسوية سياسية يمكن أن تشكل أساسا لترتيب دائم للسلم .

تذييل

مسألة تدابير بناء الثقة التي تتخذها قيادة الأمم المتحـــدة ، والترتيبـات الأمنية الجديدة في بانمونجوم ورفاة قتلى الحرب الكورية

أولا - مبادرات قيادة الأمم المتحدة

١ - على الرغم من استخدام كوريا الديمقراطية الشعبية للجنة الهدنة العسكرية لأغراض الدعاية السياسية المضللة ، فإن قيادة الأمم المتحدة تواصل مباشرة عملها في اجتماعات لجنة الهدنة العسكرية والوكالات التابعة لها بالطريقة الايجابية المقصودة في اتفاق الهدنة (AA) . لذلك اقترحت قيادة الأمم المتحدة عددا من تدابير بناء الثقة التي ستساعد على تخفيف حدة التوترات العسكرية إذا ما أخذتها كوريا الديمقراطية الشعبية بجدية .

٢ - في الجلسة ٤٥٩ التي عقدتها لجنة الهدنة العسكرية ، يوم ١٣ شباط/فبراير ١٩٩١ ، قدم العضو الأقدم في لجنة الهدنة العسكرية التابعة لقيادة الأمم المتحدة تدابير لبناء الثقة تتصل بالهدنة ؛ وقد شملت ما يلي :

(أ) إعادة تشكيل أفرقة لجنة المراقبة المشتركة للتحقيق في الانتهاكات الخطيرة المزعومة للهدنة .

(ب) الإخطار المسبق بالدعوة الى مراقبة المناورات الرئيسية .

(ج) تحسين الترتيبات الأمنية في المنطقة الأمنية المشتركة ، في بانمونجوم .

(د) وقف عمليات الدعاية في المنطقة المجردة من السلاح .

(هـ) إعادة المنطقة المجردة من السلاح الى وضعها كحزام واق حقا .

(و) إعادة رفاة قتلى الحرب التابعين لقيادة الأمم المتحدة .

٣ - تنص الفقرة ٢٧ من اتفاق الهدنة الكوري على أنه : "يؤذن للجنة الهدنة العسكرية ، أو للعضو الأقدم لأي من الجانبين فيها ، بإيفاد أفرقة مراقبة مشتركة للتحقيق في انتهاكات اتفاق

الهدنة هذا التي يتم الإبلاغ عن وقوعها في المنطقة المجردة من السلاح ..." . وتنص الفقرة ٢٤ من اتفاق الهدنة ، في جزء منها ، على أن المهمة العامة للجنة الهدنة العسكرية "هي تسوية أي انتهاكات لاتفاق الهدنة هذا عن طريق المفاوضات" . وتشكل أفرقة المراقبة المشتركة ، بوضوح ، شعبة تحقيقات تابعة للجنة الهدنة العسكرية . وتظهر سجلات اللجنة أنه منذ عام ١٩٦٦ اقترحت قيادة الأمم المتحدة إيفاد أفرقة المراقبة المشتركة في ١٣٠ مناسبة للتحقيق في انتهاكات خطيرة من قبل كوريا الديمقراطية الشعبية للهدنة . وشملت هذه الانتهاكات هجمات مسلحة وعمليات اقتحام عبر الخط العسكري الفاصل وإقامة أنفاق تسلل غير مشروعة تحت المنطقة المجردة من السلاح . وفي كل مناسبة باستثناء واحدة ، في عام ١٩٦٧ ، رفضت كوريا الديمقراطية الشعبية الاشتراك ، أو لم تشترك ، في تحقيقات أفرقة المراقبة المشتركة المقترحة من قبل قيادة الأمم المتحدة . فعلى سبيل المثال ، رفضت كوريا الديمقراطية الشعبية أن تشترك في تحقيق يجريه فريق المراقبة المشترك في مسألة نفق التسلل غير المشروع الرابع الذي أقامته كوريا الديمقراطية الشعبية المكتشف في المنطقة المجردة من السلاح في آذار/مارس ١٩٩٠ .

٤ - وعلى النقيض من اتهامات كوريا الديمقراطية الشعبية ، لا يتناول اتفاق الهدنة المناورات التدريبية العسكرية في حد ذاتها ، ولذلك فهي لا تشكل انتهاكا لهذا الاتفاق . بيد أن المناورات السرية ، مثل تلك التي تجريها كوريا الديمقراطية الشعبية روتينيا ، فهي على عكس ذلك تثير قلقا حقيقيا . لذلك اقترحت قيادة الأمم المتحدة مرارا تبادل الإخطار المسبق بالمناورات العسكرية التدريبية الرئيسية وتبادل المراقبين لتفادي احتمال سوء التفاهم . وإظهارا لحسن نيتها ، قامت القيادة بإخطار كوريا الديمقراطية الشعبية مسبقا يوم ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ بأن المناورة العسكرية المشتركة بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا "روح الفريق لعام ١٩٩١" ستستمر حوالي أسبوعين ابتداء من منتصف آذار/مارس ١٩٩١ . وفي الوقت ذاته ، دعت حكومة جمهورية كوريا ممثلين من كوريا الديمقراطية الشعبية وممثلين عسكريين صينيين لحضور ومراقبة المناورات بأنفسهم كي يقفوا على حقيقة أنها لا تشكل تهديدا لكوريا الديمقراطية الشعبية ولا تزيد التوتر في شبه الجزيرة الكورية . وفي الوقت نفسه وجه العضو الأقدم في لجنة الهدنة العسكرية التابعة لقيادة الأمم المتحدة الدعوة الى أعضاء لجنة الأمم المحايدة للإشراف على الهدنة لحضور ومراقبة المناورة . وأشارت قيادة الأمم المتحدة الى أن من عادة القوات العسكرية في أنحاء العالم إجراء هذه التدريبات ، فإن مناوراتنا التدريبية السنوية "روح الفريق" ، التي تجرى للسنة السادسة عشرة على التوالي ، بعيدا عن المنطقة المجردة من السلاح الى الجنوب ، لا تثير على الاطلاق أي تهديد لكوريا الديمقراطية الشعبية . وللمرة الثانية رفضت كوريا الديمقراطية الشعبية الدعوة التي وجهتها إليها حكومة جمهورية كوريا الى حضور المهمة التدريبية ومراقبتها .

٥ - ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، تجرى محادثات غير رسمية بين ضباط الأركان على مستوى أمناء لجنة الهدنة العسكرية كوسيلة لتيسير اجراء مناقشات والبحث عن سبل لتحسين

ترتيبات الأمن في المنطقة الأمنية المشتركة ، بانمونجوم . وعقدت خمسة من هذه الاجتماعات خلال عام ١٩٩١ ، وعقدت آخر جلسة في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ . وركزت هذه الجلسات على أربعة بنود وافق كل من الطرفين على محاولة تنفيذها وهي : إزالة جميع المرافق العسكرية ونقاط الحراسة من المنطقة الأمنية المشتركة ؛ وإزالة الأسلحة الثقيلة والأوتوماتيكية من هذه المنطقة ؛ وتقليل قوات الحرس ونزع سلاحها والسيطرة عليها ؛ وإجراء عمليات تفتيش وتحقق . وحتى الآن ، أحبط تصلب كوريا الديمقراطية الشعبية بشأن نظام للتفتيش والتحقق إحراز تقدم في هذه المحادثات .

ثانيا - مسألة رفاة قتلى الحرب الكورية

٦ - تنص الفقرة ٣ (و) من اتفاق الهدنة ، في جزء منها ، على أنه ينبغي ، خلال فترة زمنية محددة بعد بدء سريان اتفاق الهدنة (٢٧ تموز/يوليه ١٩٥٣) على أن يمضي الأفراد المعنيون بتسجيل القبول الى أماكن دفن قتلى الأفراد العسكريين من الجانب المعارض ، استنادا الى المعلومات المقدمة ، وأن يقوموا باسترداد وإجلاء رفاة قتلى الحرب الكورية . وفي الجلسة ٤٧ التي عقدتها لجنة الهدنة العسكرية في ١٧ آب/أغسطس ١٩٥٤ ، وافق الجانبان على تفاهم بشأن التفاصيل الادارية لتسليم واستلام رفاة الأفراد العسكريين لكلا الجانبين . ويدعو "التفاهم" المتعلق بإعادة رفاة قتلى الحرب الكورية كل جانب الى أن يقوم بـ "نبش" ونقل الرفاة الى نقطة التبادل المعينة في المنطقة المجردة من السلاح . ووفقا لهذا "التفاهم" جرى تبادل رفاة المئات من قتلى الحرب الكورية . ولكن برنامج التبادل هذا أنهي بموجب اتفاق بين الطرفين كليهما وقع في ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٥٤ باستثناء الفقرة ٢٠ منه التي تنص على ما يلي : "في حالة اكتشاف أي جانب رفاة أفراد من العسكريين من الجانب الآخر في أراضيه بعد انتهاء هذا التفاهم ، يجري ترتيب تسليم واستلام هذه الرفاة عن طريق أمناء كلا الجانبين في لجنة الهدنة العسكرية" . لذلك فكل جانب ملزم قانونا بإعادة رفاة العسكريين من قتلى الحرب الكورية حينما "يتم اكتشافها" وفقا للفقرة ٢٠ من "التفاهم" التي لا تزال منطبقة قانونا .

٧ - وفي شباط/فبراير ١٩٨٦ ، أبلغ الجيش الشعبي الكوري قيادة الأمم المتحدة بطريقة غير رسمية برغبته في البحث عن ، ونبش ، رفاة حرب "الولايات المتحدة" في كوريا الديمقراطية الشعبية إذا ما طلبت إليه الولايات المتحدة ذلك ؛ وأشار الجيش الى لجنة بين كوريا الديمقراطية الشعبية والولايات المتحدة هي "لجنة كشف وتسليم واستلام رفاة القتلى من أبناء الولايات المتحدة" . ورد العضو الأقدم في لجنة الهدنة العسكرية التابع لقيادة الأمم المتحدة رسميا بأن مسألة الرفاة مسألة تهم كامل قيادة الأمم المتحدة - وليس الولايات المتحدة فقط ، وأن من الواجب أن تقوم لجنة الهدنة العسكرية بمعالجة مسألة الرفاة هذه ، ولذلك فإن الوكالة الجديدة التي اقترحتها كوريا الديمقراطية الشعبية لا لازمة لها . ورد العضو الأقدم للجيش الشعبي الكوري/متطوعي الشعب الصيني بقوله إن رفاة قتلى العسكريين في الحرب الكورية سوف تعاد

عن طريق أمناء لجنة الهدنة العسكرية حينما "يتم اكتشافها" وفقا للفقرة ٢٠ من "التفاهم" . وأصر الجيش الشعبي الكوري على القول بأن عملية "البحث عن ، ونبش ، رفاة الحرب" تقع خارج اختصاص لجنة الهدنة العسكرية . ولا تزال قيادة الأمم المتحدة تتمسك بوجوب إعادة رفاة قتلى الحرب الكورية التابعين لقيادة الأمم المتحدة عن طريق أمناء لجنة الهدنة العسكرية حينما "يتم اكتشافها" . كما لا يزال الجيش الشعبي الكوري يتمسك بالرأي القائل بأنه غير ملزم بموجب ولاية اتفاق الهدنة الكورية بـ "البحث عن وكشف" رفاة حرب قيادة الأمم المتحدة . بيد أنه ، كما ذكر أعلاه ، تمت إعادة رفاة بعض المفقودين أثناء العمليات ولا تزال المباحثات جارية بشأن هذه المسائل .

- - - - -